العدد 12A مجلة دراسات في الإنسانيات والعلوم التربوية شبـــاط 2026
No. 12A Journal of Studies in Humanities and Educational Sciences February 2026
Print ISSN 3006-3256 Online ISSN 3006-3264

التنمية الزراعية في العهد المغولي الايلخاني

أ.م.د. مصطفى هاشم عبدالعزيز
جامعة الموصل / كلية الاداب / قسم التاريخ
Mustafa.h.a@uomosul.edu.iq

الملخّص :

كان الغزو المغولي للعالم الاسلامي في القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي من اعنف التحولات في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي وخاصة لبلاد المشرق الاسلامي، فقد شهدت تدميراً واسعاً للبنية الزراعية ومنظومات الري والجباية، وتفكك البنية الريفية التي كانت هي اساس الاستقرار الاقتصادي للدولة الاسلامية قبل ذلك الغزو، وبقيام الدولة الايلخانية في العراق وايران برزت لها التحديات لإعادة اعمار ما دمره الغزو في المناطق الريفية لغرض احياء الانتاج الزراعي. وانطلاقاً من ذلك يسعى هذا البحث الى دراسة سياسة التنمية الزراعية في العراق وايران خلال العهد الإيلخاني (1256–1353م) بوصفها جزءاً من مشروع اصلاحي غايته استهداف اعادة بنية الريف بعد ما لحقه من دمار خلفه الغزو المغولي لتلك الاقاليم، ويسعى الى تحليل العلاقة بين الادارة المالية، وتنظيم الاراضي الزراعية، واصلاح منظومات الري، واثر ذلك كله في استقرار الفلاحين وتحسين الانتاج الزراعي.

كلمات مفتاحية: التنمية الزراعية ، المغول ، الايلخانية

Agricultural Development in the Mongol-Ilkhanid Era

Dr. Mustafa Hashim Abdulaziz
University of Mosul / College of Arts / Department of History
Mustafa.h.a@uomosul.edu.iq

Abstract: The Mongol invasion of the Islamic world in the 7th century AH/13th century CE was one of the most violent transformations in social and economic history, especially for the lands of the Islamic East. It witnessed widespread destruction of the agricultural infrastructure, irrigation systems, and tax collection methods, and the disintegration of the rural structure that had been the basis of the economic stability of the Islamic state before that invasion. With the establishment of the Ilkhanate state in Iraq and Iran, the challenges of rebuilding what the invasion had destroyed in the rural areas emerged, with the aim of reviving agricultural production. This research aims to study agricultural development policy in Iraq and Iran during the Ilkhanid era (1256–1353 CE) as part of a reform project aimed at rebuilding the rural infrastructure after the devastation caused by the Mongol invasion of these regions. It seeks to analyze the relationship between financial administration, land management, and irrigation system reform, and the impact of all these factors on the stability of the peasantry and the improvement of agricultural production.

Keywords: Agricultural development, Mongols, Ilkhanid

مشكلة البحث

لماذا اتخذت الدولة الايلخانية قرار التنمية الزراعية؟ هل كانت سياسة الايلخانيين الزراعية تعد مشروعاً تنموياً يسير وفق وعي تنظيمي ام كانت استجابة اضطرارية لأزمة ما بعد الغزو؟ وهل نجح النموذج الايلخاني في كل الاقاليم ام بقي محدود الاثر؟

فقد واجهت الدولة الإيلخانية تحدّي إعادة بناء مجتمع ريفيّ منهك وإحياء منظومات الري والجباية التي انهارت عقب الغزو، فسعت منذ تأسيسها إلى إرساء نظامٍ إداري واقتصادي جديد هدفه تنظيم موارد الأرض والضرائب، وتحقيق الاستقرار في الأرياف. ويبين البحث ان إصلاحات غازان خان –703 694هـ / 1295–1304م) شكلت تحولاً نوعياً في تاريخ الفكر الاقتصادي الايلخاني، إذ اتسمت بتجاوز المعالجة الظرفية للازمة الى بناء نظام زراعي في تلك المرحلة بتقنين الضرائب، وإحياء مشاريع الري، وتنظيم ملكية الأرض، ومنح إعفاءات ضريبية للفلاحين في الأقاليم المتضرّرة، مما أسهم في تحقيق توازن نسبي بين الجباية والتنمية و تعافي القطاع الزراعي لاستعادة قدرته ويخلص البحث الى ان التجربة الايلخانية تمثل نموذجاً مبكراً للتنمية الموجهة من الدولة في العصور الإسلامية المتاخرة.

اعتمدت الدراسة على مزيجٍ متوازن من المصادر القديمة، مثل مؤلفات رشيد الدين فضل الله الهمذاني، والمستوفي القزويني، إضافةً إلى الدراسات الحديثة التي أعادت قراءة التجربة الإيلخانية في ضوء المناهج الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية : (التنمية , الري , الايلخانيين , الزراعة , غازان)

اولاً: الهيكلية السياسية والمالية للدولة الايلخانية:

مثل الغزو المغولي للدولة الخوارزمية عام 616ه/ 1219م نقطة تحول تاريخية في بنية المشرق الاسلامي ، إذ فتح المجال امام الجيوش المغولية بالتقدم الى اطرف العراق والجزيرة واسيا الصغرى، بعد عامين فقط من غزو الدولة الخوارزمية، واستمر المغول بغزو البلدان المذكورة اعلاه وانتهى بسقوط بغداد واحتلالها عام 656ه/ 1258م(ابن الجوزي, د.ت: 634).

وباحتلال المغول بغداد تغيرت الخريطة السياسية في المشرق الاسلامي، اذ تمكن هولاكو حفيد جنكيز خان بتأسيس ما يعرف بالدولة الايلخانية والتي تعتبر المرحلة المغولية الثانية من تاريخ العالم الاسلامي بعد الغزو المغولي الأول(خصباك, 1968: 13).

وبتحول العراق الى مجرد ولاية من ولايات الامبراطورية الايلخانية المترامية الاطراف، الأمر الذي دفع المغول الى اعادة النظر في طبيعة ادارته ووظائفه المالية والعسكرية، من حيث تقليصها وتبسيطها بتوسيع نطاق اللامركزية وتبني أنماط إدارية اكثر مرونة ، لأن ادارة امبراطورية واسعة وكبيرة على الاساليب المركزية يعد أمراً صعباً(حلقها, 2016: 49).

وما ان استقرت الاوضاع لصالح هولاكو بعد القضاء نهائياً على الخلافة العباسية، حتى في عام 656ه/ 1258م بتوجيه عنايته لادارة البلاد الخاضعة لسلطاته سواء في العاصمة او ولايات الاطراف(ياسين, د.ت: 678) أي أدى ذلك الاستقرار النسبي الى فرض الحاجة الى إعادة تنظيم الجهاز الإداري والمالي بصورة اكثر مركزية وكفاءة فكان للقطاع الزراعي نصيبه من تلك الاصلاحات.

وقبل بدء الحديث عن التنمية الزراعية في العهد المغولي الايلخاني، لابد لنا من اعطاء صورة واضحة عن الواقع الزراعي في العراق وحال الاراضي هناك، حيث كان رخاء العراق يعتمد بالدرجة الأولى على الزراعة التي كان ازدهارها يقوم على نظام الري لمحدودية الامطار في تلك المناطق، اضف الى ذلك ان السبب الرئيسي لنقص الاراضي الزراعية في العهد الايلخاني يعود الى الاراضي الواسعة الغير صالحة للزراعة بسبب كونها صحراء او مغطاة بالاهوار، وأن القوة الانتاجية للوحدة الزراعية كانت منخفضة(حلقها, 2016: 49) معظم الاسباب التي ذكرت آنفاً دفعت حكام المغول الايلخانين في التفكير ملياً في كيفية اصلاح هذا القطاع الحيوي، لما تشكله الزراعة من أهمية كونها مصدراً مهماً من مصادر دخل الدول (حلقها, 2016: 49) ويمكن القول أن التنمية الحقيقية في القطاع الزراعي بدأت في عهد الايلخان غازان (694-703ه/ 1295-1304م) الذي اعتنق الاسلام وبدأ باصلاحات فعلية في الجوانب الادارية والمالية كان هدفها الاساس تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلدان الخاضعة لسيطرته(القزاز, 1970: 291).

كان للزراعة نصيب كبير من اهتمام السلطان غازان، فعندما تولى عرش المغول في بلاد ايران والعراق وجد ان حال الفلاحين قد وصل الى اقصى درجات الفقر والعوز، وذلك بسبب ان احتلال المغول لتلك البلاد وحروبهم المتتالية فيها، فضلاً عن مظالم عمالهم وجورهم، كل هذه الامور أدت الى خراب القرى الزراعية، وهجرة سكانها مما أدى الى بور الاراضي الزراعية وعم الكساد، فكان على السلطان محمود غازان اتخاذ اجراءات سريعة كان من شأنها ان تعيد الحياة الى الاراضي الزراعية المهجورة واعادة الفلاحين اليها(آشتور, 1985: 337) ومن أجل ذلك قام السلطان محمود غازان باتخاذ عدة قرارات كان من شأنها اعادة الحياة الزراعية الى وضعها الطبيعي.

اعتمد غازان في ادارة الدولة على مبدأ المركزية الادارية خلافاً لنظام اللامركزية الذي اختاره جده هولاكو، واعاد تنظيم الجهاز المالي عبر انشاء ديوان بيت المال، وهو عبارة عن هيئة عليا تشرف على احصاء الاراضي الزراعية وجمع الضرائب، مع اعتماد مبدأ التقدير والاحصاء الزراعي الذي يقيم بموجبه الانتاج السنوي لكل قرية لتحديد الخراج المستحق (طقوش, 2007: 289) ولتحقيق هذا الغرض اصدر السلطان او الايلخان محمود غازان مجموعة من القرارات التي ساهمت في النهوض بواقع الفلاحين الزراعين والتخفيف من معاناتهم حيث أمر بأن يكون للمزارع او الفلاح حصة فيما يزرعه، وقدر حصته بالنصف او الثلث من حاصل الانتاج، اذا كان الفلاح يزرع ارضاً تابعة للحاكم او الوالي(الهمذاني, 2000: 387) وكان هدف الايلخان غازان من هذا الأمر هو حصول الفلاح على فرصة أكبر لتوفير لوازم الزراعة وتحسين ظروفهم المعيشية.

وظهرت نتائج هذه الاصلاحات بعد فترة وجيزة اذ تسارع الفلاحين بدافع الحرص والطمع من أجل الحصول على مقدار أكبر من الاموال الى الجد والاجتهاد والعناية بالمحصول الزراعي، مما أدى الى زيادة مساحات الاراضي الزراعية، بالاضافة الى النهوض بالواقع الزراعي في بلاد العراق وايران على عهده بصورة واضحة.

ولأجل تشجيع المزارعين والنهوض بالواقع الزراعي قرر السلطان محمود غازان تسليم البذور الصالحة الى المزارعين والفلاحين جميعاً وبشكل مباشر، وكان من نتائجه زيادة الموارد المالية لمدينتي بغداد وشيراز(شيراز, د.ت: 380) عن خمسمائة الف دينار من الأموال المتوقعة للمحصول في تلك السنة، اضف الى ذلك ظهر العمران في معظم القرى الزراعية وعم الرخص بالاضافة الى تمكن المزارعين من خزن الفائض من البذور وخزنه للاستفادة منه في الموسم الزراعي اللاحق(الهمذاني, 1978: 317).

أما فيما يخص باستصلاح اراضي البور او البوار العائدة ملكيتها للدولة، فقد اصدر السلطان محمود غازان قراراً ينص أن كل ارضاً لم تتم زراعتها من القرى والمزارع قبل جلوسه على العرش تعتبر من الاراضي البوار، كما أمر بأن الشروط تختم بختم الدولة الذهبي، وتنص على أن كل شخص يرغب في امتلاك تلك الاراضي وتعميرها عليه ان يراعي الاقسام الثلاثة الآتية (الهمذاني, 1978: 317).

القسم الأول: ما كان موجوداً به الماء والنهر، ويقصد به الاراضي المراد استصلاحها والتي تعتمد في زراعتها بالدرجة الأولى على مياه الامطار، وهذا النوع من الاراضي عندما يشرع المزارعون في زراعتها، فأنهم لا يؤدون لديوان المال شيئاً في السنة الأولى من زراعتهم للارض، أما في السنة الثانية فيدفعون فقط دانقين(الدانق, د.ت: 308) مما هو مقرر من الحقوق الديوانية على أن تحسب لهم اربعة دوانق جراء سعيهم وكدهم(الهمذاني, 1978: 394) أما في السنة الثالثة فيدفعون اربع دوانق ونصف من حقوق ديوان المال في كل ولاية، وما يزيد عن ذلك فهو حق المزارع، وكذلك ما فيه من ربح يكون كله ملكاً له(الهمذاني, 1978: 394: الصياد, 1987, 317).

أما القسم الثاني من الاراضي المراد اعمارها، فهي الاراضي التي تحتاج الى اصلاح انهار الري، ناهيك عن كلفة استخراج الماء منها يكون قليلاً، وقد ذكر الهمذاني في هذا الصدد قائلاً "ما يكون اعماره من النوع المتوسط، واصلاح الانهار، واستخراج الماء منها قليل التكاليف وشروطه على نحو ما ذكر"،

وهذا النوع من الاراضي شرط فيها على المزارعون ان يسلموا لديوان المال أربعة دوانق من الرسوم المقررة (الهمذاني, 1978: 395).

أما القسم الثالث وعلى حد قول المؤرخ الهمذاني هو ما يكون اعماره صعباً وعسيراً، وينبغي أن تقام سدود على نهره، وما تكون قناته خربة وينبغي اعادة تعميرها، نستقرئ من النص أن هذا النوع من الاراضي يكون فيها من الصعب جداً اعادة اعمارها واحياؤها، وعلى هذا الاساس فأن المزارع الذي يريد ان يصلح ارضاً من ذلك النوع ان يسدد نصفاً من حقوق الديوان وأن يكون له النصف الباقي تقديراً لجهوده(ابو يوسف, 1934: 38) وقد اشترط السلطان محمود غازان ان يسدد حصة الرسوم هذه باسم الخراج[*1] (الهمذاني, 1978: 395).

كما اصدر السلطان محمود غازان مرسوماً والذي يندرج ايضاً في مجال التنمية الزراعية، أن كل مزارع او فلاح يقوم باصلاح الاراضي البوار، تصبح ملكاً له، وتبقى له على الدوام، وله الحق في أن يورثها لأولاده من بعد وفاته، كما أعطى للفلاح حرية التصرف المطلقة في الاراضي المستعملة بقوله "واذا اراد ان يبيعها لشخص آخر فأنه يجوز ذلك" وفي هذه الحالة يأخذ ديوان المال الخراج المقرر من المشتري(الهمذاني, 1978: 395).

كما اشترط ان كل ارض بور لا تستمد ماءها من نهر خاص بأرض عامرة، ما دام المالك لتلك الارض لا يريد ان يعطي غيره الماء، حتى لا يقع نزاع بهذا السبب(الهمذاني, 1978: 395).

كما أصدر الايلخان غازان مرسوماً او قراراً يعالج ملكيات الاراضي الخاصة، أما بالنسبة لملكيات الافراد الخاصة، قرر السلطان ان الاراضي القريبة من العمران لا يجوز لأحد من الناس احياؤها او تعميرها الا بعد التشاور مع مالكيها الاصليين، صوناً لحقوقهم ومنعاً للتعدي على املاك الغير، أما الاراضي التي طال عليها البوار وخرجت عن نطاق الانتفاع فقد اجاز تعميرها دون اشتراط استئذان المالك، بوصفها اراضي متروكة لا ينتفع بها فعلياً، ومع ذلك اذا ظهر مالك الارض لاحقاً وثبتت ملكيته لها ثبوتاً شرعياً، فأن حقه في استردادها لا يكون مطلقاً كما هو الحال في الاراضي العامرة، بل يخضع لضوابط خاصة تراعي واقع الاحياء الذي طرأ عليه(الهمذاني, 1978: 395).

وتبعاً لذلك، يلزم من قام باحياء، او تعمير هذه الاراضي باداء الرسوم المالية المقررة في الديوان المختص، على أن يقسم المبلغ المستحق بين الطرفين فيدفع نصفه لمالك الارض والنصف الآخر للديوان وذلك في الولايات التي كانت خاضعة سابقاً للنظام المالي والاداري للدولة، أما الولايات التي كانت من اصلها خارجة عن القيود الادارية ولم تفرض عليها رسوم ولم تكن داخلة في نظام الجباية فأن الارض تسلم لمالكها كاملة دون مشاركة مالية (الهمذاني, 1978: 396).

ويستفاد من ذلك أن هذه الاراضي تلحق من حكمها بالاراضي الديوانية التي أحييت، فتظل خاضعة للنظام المالي والاداري القائم، مما يعكس حرص الدولة الايلخانية على الموازنة بين حماية الملكية الخاصة وتشجيع استصلاح الاراضي، ضمن اطار قانوني منضبط يضمن حقوق الافراد ومصالح الخزانة العامة في آن واحد.

ويلاحظ كذلك ان الضياع او الملكيات الخاصة (الاراضي) اصبحت أفضل من اراضي الدولة (الديوان) فقد تولت مركز القيادة في العراق من حيث الانتاج وطرق الزراعة، حيث تحول السلكان في تلك المناطق من زراعة الحبوب (الحنطة والشعير) الى زراعة القطن او زراعة اشجار الفاكهة، اضف الى ذلك انتج العراق كمية كبيرة من التمور صدرت الى البلدان الأخرى، حيث انتشرت زراعته وتركزت في جنوب العراق وفي منطقة بصرى والحلة وما حول بغداد التي اصبحت غنية بالتمور، وكذلك بعض

(*) الخراج: ضريبة تفرض على الارض، والخراج اسم لكراء والغلة بقدر، وفي اللغة ما خرج شيئاً واحداً يخرجه القوم في السنة من مالهم بقدر معلوم وايضاً هي الاتاوة التي تؤخذ من اموال الناس.

مناطق شرق العراق عرفت او اشتهرت بزراعة الفواكه والتمور(القزويني, 1924: 49؛ آشتور, 1985, 339).

وبناءً على ما تقدم يمكن القول ان التجربة الايلخانية في اعادة بناء القطاع الزراعي بعد الغزو المغولي مثلت نموذجاً مبكراً للتنمية الموجهة من الدولة، اذ دمجت بين التخطيط الاداري المركزي والاستثمار المحلي في الزراعة، ما مكن الدولة من تحويل الكارثة العسكرية فرصة لاعادة تنظيم الاقتصاد الريفي، كما أن السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدولة الايلخانية نجحت في استقرار مالي نسبياً مكن الدولة من تمويل جهازها الاداري والعسكري دون انهاك الريف.

ثانيا : جهود الايلخانين في اعادة تأهيل شبكات الري وانعكاسها على التنمية الزراعية:

تعد اصلاحات الايلخانين لمنظومة الري من أبرز مظاهر التحول في سياستهم الاقتصادية بعد مرحلة الغزو والتخريب، اذ ادركوا أن استقرار الدولة مرهون باحياء الزراعة واعادة اعمار الارض، فقد مثل خراب القنوات والسدود سبباً رئيسياً في تدهور الانتاج الزراعي وهجرة الفلاحين، مما دفع السلاطين الايلخانيين وفي مقدمتهم غازان خان الى تبني سياسة عمرانية تقوم على شق الانهار وترميم الجداول وتنظيم حقوق المياه، وبذلك شكلت سياسة اصلاح قنوات الري اساساً لإعادة التوازن بين السلطة والارض في الدولة الايلخانية.

وتشير جميع المصادر والمراجع التاريخية الى أن مشاريع الري بدأ الاهتمام بها واستصلاحها منذ عهد السلطان غازان الذي أدرك ان ازدهار الزراعة لا يتحقق الا عبر ترميم البنية المائية التي دمرها الغزو المغولي، والدليل على ذلك عند استلام غازان للحكم في بلادي ايران والعراق امر بانشاء الانهار والترع الجديدة(ابن الفوطي, 2003: 92) والدليل على ذلك ما ذكره المؤرخ ابن الفوطي ضمن احداث سنة 698ه/ 1298م حيث يتحدث فيها عن زيارة الايلخان غازان الى بلاد العراق وعند وصوله الى منطقة تدعى (جوخا) [*1] (الحموي, د.ت: 179) اقام هناك فترة من الزمن ، امر فيها عساكره بالتوجه الى بطائح واسط [*2] (الحموي, د.ت: 446) ثم اكمل الايلخان غازان مسيره قاصداً مدينة الحلة [*3] (الحموي, د.ت: 309) وكان غرضه من زيارة المدينة هو زيارة المشاهد الشريفة، ومن هذه المدينة امر الايلخان غازان بحفر نهر في اعالي مدينة الحلة سمي بالنهر "الغازاني" وتولى الاشراف على حفر النهر شمس الدين صواب الخادم السكورجي وغرس الدولة(ابن الفوطي, 2003 :335؛ العزاوي, 1935: 382) .

وامتد هذا النهر الى مشهد الحسين (عليه السلام) فأفاد فائدة كبيرة في ري اراضي مدينة كربلاء اليابسة، وتحولت الاراضي الممتدة على جانبيه الى اراضي خصبة مليئة بالحدائق والبساتين، وزاد انتاج غلات هذه المنطقة زيادة ملحوظة(اقبال, **2000 :280**)

كما عمل السلطان غازان على حفر ترعة ثانية لايصال المياه الى مشهد الامام علي (عليه السلام) في النجف، وترعة ثالثة لايصال المياه الى الشيخ ابي الوفاء، في قرية ام عبيدة القريبة من واسط(ابن الفوطي, 2003: 335).

ولاشك ان تلك الاصلاحات الجادة التي اقدم عليها السلطان غازان لاصلاح وسائل الري، قد افادة فائدة كبيرة في احياء الزراعة، واعادة ارتباط الفلاحين بالارض التي كانوا قد هجروها، وآل أمرها الى

(*) جوخا: اسم نهر عليه كورة واسعة في سواد بغداد، بالجانب الشرقي منه الراذانان وهو بين خانقين وخوزستان.

(*) بطائح واسط: اصله المسيل الواسع فيه دقائق الحصى، وهناك معنى آخر الا هو الميناء او القلعة او الوادي، وسميت واسط، لأنها تتوسط بموقعها بين البصرة والكوفة لأن منها الى كل واحدة خمسين فرسخاً.

(*) الحلة: وهي ناحية مركزها مدينة بابل.

البوار، وقد انتعش حال هذه الطبقة الكادحة، وعاشوا في أمن وسلام نتيجة للاجراءات التي اتخذها غازان لحمايتهم من غارات قطاع الطرق واللصوص(الصياد, 1987: 318).

وبناءً على ذلك يمكن القول ان جهود الإيلخانيين في إعادة تأهيل شيكات الري مثلت احد ابرز واهم مظاهر التحول في السياسة الاقتصادية للدولة مهيئةً لمرحلة جديدة من العلاقة بين السلطة والبيئة واسهمت في إعادة بناء الاقتصاد الريفي لتحقيق التنمية والاستقرار بعد مرحلة الانهيار نتيجة الحروب السابقة .

ثالثا : الاصلاحات الاقتصادية في الدولة المغولية الايلخانية وأثرها في حماية الثروة الحيوانية:

مثلت الاصلاحات الاقتصادية في الدولة المغولية مرحلة جديدة في تطور السياسات العامة بعد فترة اتسمت بالاضطراب وسوء ادارة الثروة الحيوانية، فقد أولت الدولة اهتماماً متزايداً بالثروة الحيوانية بوصفها احد المكونات الجوهرية في الاقتصاد الزراعي والمعيشي للسكان، فاصدرت تشريعات لتنظيم الرعي وحماية الماشية من تعديات الجند وارباب النفوذ، وتشير المصادر الى أن هذه الاجراءات جاءت استجابة لتدهور الانتاج الحيواني وما ترتب عليه من ضعف في النشاط الزراعي ونقص في الموارد، كما ارتبطت هذه السياسة بمحاولات الدولة الايلخانية فرض الانضباط الاداري واعادة الاستقرار الى الارياف، وبذلك غدت حماية الثروة الحيوانية جزءاً لا يتجزأ من مشروع اصلاحي اوسع هدفه انعاش الزراعة وتحقيق التنمية والاستقرار.

ولأجل تحقيق هذا الغرض اصدرت الدولة الايلخانية مجموعة من القوانين هدفها حماية الثروة الحيوانية من حكام الولايات وعمال الدولة، وكان أول مرسوم صدر قد ذكره الهمذاني "لا يحق لهؤلاء ان يطالبوا بشيء من الدواب والعلف والطعام سواء كان هذا سراً ام علناً، وعلى الرعية الا يعطوهم شيئاً، ولا يستطيع أحد المطالبة بشيء من امثال هذا"(الهمذاني,2000: 385) وهذا دليل قوي على جدية الدولة في حماية الفلاح والثروة الحيوانية معاً.

وعلى الرغم من أن المنطقة (العراق - ايران) موضوع الدراسة لم تنعم بالاستقرار، خاصة في بداية العهد الايلخاني الا انه وجدت بعض الاشارات التي وردت في المصادر والمراجع التاريخية على أن الدولة الايلخانية شجعت تربية الحيوانات مثل الابقار والاغنام من خلال استخدامها في العمل الزراعي، والاستفادة من منتجاتها الغذائية، لاسيما في صناعة الالبان بالاضافة الى الانتفاع من جلودها في الصناعة(حلقها,2016: 60؛ ابراهيم, 1977: 294) وابسط مثال على ذلك مدينة اصفهان [*1] (القزويني, 2011: 296) التي اشتهرت بتربية الابقار، وقيل ان البقر باصفهان كان يقوى لدرجة انه بعد مدة يسيرة يبقى قوياً وسميناً حتى يعصى ولا ينقاد(القزويني, 2011: 296؛ حلقها,2016: 61) كما كانت ارض السواد بالعراق مركزاً رئيسياً لتربية الماشية وتعد الاغنام والابقار من أهم اصنافها ويتركز وجودها في مطقة الدجيل[*2] (الحموي, د.ت: 442) وبجانب الابقار وجدت ايضاً تربية الابل بمنطقة الجزيرة وبعض مناطق فارس(حلقها,2016 :61).

واخيراً اشتهرت مناطق الدولة الايلخانية بتربية الخيول ولذلك لحاجتهم اليها في الحروب بالدرجة الاساسية وللتنقل واستخدامها كذلك في حرث الاراضي الزراعية، حيث كانت تتركز تربيتها في العراق وبلاد فارس حيث وصفت هذه المنطقة بأنها مركز لانتاج الخيول الجيدة (حلقها,2016 :61-62).

أن حصيلة التنمية الزراعية في العهد الايلخاني تظهر أن الزراعة لم تكن مجرد قطاع انتاجي، بل كانت مشروعاً سياسياً واجتماعياً متكاملاً، ساهم في اعادة بناء المجتمع بعد حقبة الاضطراب، لقد تمكن

(*) اصفهان: تقع في الاقليم الرابع، وهي مدينة عظيمة، من أعلى المدن واشهرها، جامعة لاشتات الاوصاف الحميدة من طيب التربة وصحة الهواء وعذوبة الماء.

(*) الدجيل: اسم نهر في موضعين أحدهما مخرجه من أعلى بغداد بين تكريت وبينها مقابل القادسية دون سامراء فيسقى كورة واسعة وبلاداً كثيرة.

الايلخانيون من ربط الارض بالسلطة، والانتاج بالاستقرار والادارة بالتنمية وهو ما يجعل تجربتهم مثالاً جيداً لتقتدي به الامم اللاحقة.

الخاتمة:

قدم البحث إعادة قراءة سياسات الدولة الإيلخانية الزراعية ضمن إطار تحليلي يربط بين الإدارة والاقتصاد والسياسة الاجتماعية، بعيدا عن الطرح التقليدي الذي يختزل العهد المغولي في سياق الغزو والتخريب فقط. إذ تحاول الدراسة إبراز أن التجربة الإيلخانية في العراق وإيران لم تكن مرحلة تراجع اقتصادي فحسب، بل مثلت أيضًا تجربة مبكرة في التنمية الزراعية الموجهة من الدولة.

وبينت هذه الدراسة أن التنمية الزراعية في العهد المغولي الإيلخاني لم تكن استجابة ظرفية لآثار الغزو والدمار، بل شكّلت مشروعاً اساسياً لإعادة بناء الدولة الإيلخانية في العراق وإيران. فقد أدرك الإيلخانيون، ولا سيما في عهد غازان خان، أن استقرار الحكم لا يتحقق بالقوة العسكرية وحدها، بل يقوم على قاعدة اقتصادية زراعية متينة تضمن الأمن الغذائي واستقرار الريف واستدامة موارد الدولة المالية.

وقد أظهرت النتائج أن الإصلاحات الإدارية والمالية، وتنظيم ملكية الأرض، وإحياء شبكات الري، والتشريعات الخاصة بحماية الفلاحين والثروة الحيوانية، أسهمت في إعادة تنشيط القطاع الزراعي وإعادة دمج المجتمعات الريفية في منظومة الحكم المركزي. كما كشفت الدراسة أن هذه السياسات مثلت محاولة واعية لتحقيق توازن بين متطلبات الجباية واستمرار الإنتاج، وبين السلطة المركزية والمجتمع الريفي، وهو ما يعكس مستوى متقدمًا من التفكير الاقتصادي والإداري في الدولة الإيلخانية.

ومع ذلك، فإن نجاح التجربة الإيلخانية لم يكن مطلقاً، إذ ظل تطبيق الإصلاحات متفاوتاً بين الأقاليم، وخاضعاً لتقلبات الاستقرار السياسي والأمني، مما حد من استدامة بعض نتائجها. ومع ذلك تبقى تلك التجربة واحدة من أبرز محاولات التنمية الزراعية في العصور الإسلامية المتاخرة، لما جسدته من ترابط بين السياسة والاقتصاد والمجتمع في سياق إعادة بناء الدولة بعد الغزو.

وتخلص الدراسة إلى أن التجربة الإيلخانية تمثل نموذجاً تاريخياً مبكراً للتنمية الموجّهة من الدولة، وأن دراستها في ضوء المناهج الاقتصادية والاجتماعية الحديثة تعيد الاعتبار لدور الزراعة بوصفها عنصراً حاسماً في الاستقرار السياسي والاجتماعي عبر التاريخ

Sources

Abbas: The History of Iraq Between Two Occupations, printed at the Baghdad Press, (Baghdad, 1935)

Abu Yusuf, Ya'qub ibn Ibrahim: Al-Kharaj, Al-Matba'a al-Salafiyya, 2nd ed., (Cairo, 1352 AH)

Al-Hamadhani, Rashid al-Din Fadl Allah: Jami' al-Tawarikh (Tarikh Ghazan Khan), Al-Dar al-Thaqafiya lil-Nashr, (Cairo, 2000)

Al-Hamawi, Shihab al-Din Abi Abdullah: Mu'jam al-Buldan, Dar Sader, (Beirut, n.d)

Al-Qazwini, Fadil Hamdallah Samtufi: Nuzhat al-Qulub, translated, n.d. Kitab, (Tehran, 1342 AH)

Al-Qazwini, Zakariya bin Muhammad: The Monuments of the Lands and the News of the People, Dar Sader, (Beirut, 2011)

Al-Qazzaz, Muhammad Salih Daoud: Political Life in Iraq during the Mongol Domination, Al-Qada' Press (Najaf, 1970)

Al-Sayyad: Al-Sharq al-Islami fi 'Ahd al-Ilkhanin, Publications of the Center for Documentation and Humanistic Studies, (Qatar, 1987)

Ashtur: The Economic and Social History of the Middle East in the Middle Ages, translated by Abd al-Hadi Ablah, Dar Qutaiba (Damascus, 1985)

Halqaha, Amal al-Hamd: From the History of the Mongols, Ain al-Dirasat wa al-Buhuth al-Insaniyya (Giza, 2016)

Ibn al-Fuwati, Kamal al-Din Abi al-Fadl: Al-Hawadith al-Jami'a wa al-Tajarib al-Nafi'a fi al-Mi'a al-Sabi'a, (Beirut, n.d.) (2003 CE)

Ibn Manzur, Jamal al-Din Muhammad: Lisan al-'Arab, edited by Abdullah al-'Alayli, Dar Lisan al-'Arab, (Beirut, n.d)

Ibrahim, Najia Abdullah: The Countryside of Baghdad (A Historical Study of its Administrative Organizations and Economic Conditions 575-656 AH/ 1179-1258 CE), House of Cultural Affairs, (Baghdad, 1977)

Iqbal, Abbas: The History of the Mongols, translated by Abdul Wahab Aloub, Cultural Foundation, (Abu Dhabi, 2000)

Khasbak, Ja'far Hussein: Iraq in the Era of the Mongol Ilkhanids, 10th ed. (Baghdad, 1968)

Sibt Ibn al-Jawzi: Mir'at al-Zaman wa Tarikh al-A'yan (n.d., n.p).

Taqoush, Muhammad Suhayl: The History of the Great Mongol Ilkhanids, Dar al-Nafais (Beirut, 1985) (2007)

Yassin, Abd Ali: Iraq in the Era of the Mongol Ilkhanids from 656-736 AH, PhD dissertation, unpublished, Al-Azhar University